استراتيجيات الدفاع الوطني في عصر العولمة

الطالبة : مباركة حنان كركوري
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

الملخص :

أصبح موضوعي الدفاع الوطني والعولمة يشكلان الشغل الأساسي لدى نخبة من المفكرين والباحثين، ويعتبر الدفاع الوطني بحكم طبيعته الإستراتيجية من أهم ركائز الاستقلال والسيادة الوطنية لمواجهة جميع أشكال التهديدات الداخلية والخارجية التي تؤثر على الأمن الوطني. ونتيجة الأحداث والتغيرات السياسية والدولية في العقد الأخير من القرن الماضي برز مصطلح العولمة الذي أثار جدلا كبيرا وأثر في بنية النظام العالمي، حيث أصبح العالم بمثابة قرية كونية واحدة فانهارت الحدود وأصبحت الدول مرتبطة ببعضها ومتداخلة بدرجة كبيرة فزاد هذا من خطورة ظاهرة العولمة وانعكاسها سلبا على منظومة الدفاع التقليدية، مما أدى إلى خلق استراتيجيات دفاعية فعالة لمواجهة هذه الظاهرة من أجل تحقيق الأمن القومي وحماية الدولة من كل تهديد خارجي.

وهذا قد يتطلب أحيانا تدخل القوى العسكرية لحماية الحدود الخارجية للدولة، وتطويق بؤر التوتر والأزمات باستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في التصدي لأخطار العولمة وتحقيق الأمن بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعسكرية، وعليه فان الإشكالية الرئيسية التي تطرحها الورقة البحثية هي : فيما تتمثل انعكاسات العولمة على منظومة الدفاع الوطني وما هي أهم الاستراتيجيات الدفاعية لمواجهة تحديات العولمة ؟

الكلمات المفتاحية :

الدفاع الوطني، العولمة، الاستراتيجيات الدفاعية، مخاطر العولمة، الأمن القومي.

Résumé :

Les sujets de la défense nationale et de la mondialisation constituent, de nos jours, la préoccupation principale d'un bon nombre de penseurs et de chercheurs qui considèrent que la défense nationale, vu sa nature stratégique, constitue un pilier de l'indépendance et de la souveraineté nationale pour faire face à toutes menaces intérieures et extérieures pouvant affecter la sécurité du pays. A la suite des événements et des changements politiques et internationaux qui ont eu lieu au cours de la dernière décennie du siècle passé, a surgi le terme de globalisation qui a suscité un très grand débat et a influé la structure du système mondial de façon rendant le monde comme étant un seul village sans frontières. De ce fait, les pays sont devenus liés et entrelacés entre eux, chose qui a aggravé le danger de la mondialisation sur le système de la défense classique et a nécessité la mise en place de nouvelles stratégies efficaces de défense afin d'assurer la sécurité et la protection du pays contre toute menace externe, mais ceci peut impliquer parfois l'intervention des forces militaires pour protéger les frontières du pays et cerner les zones de perturbations et de conflits en utilisant les moyens technologiques modernes pour faire face aux dangers de la mondialisation et d'instaurer la sécurité en ces dimensions économiques, sociales, politiques, culturelles et militaires. Sur ce, la problématique principale de notre recherche est : Quels sont les répercussions de la mondialisation sur le système de la défense nationale et quelles sont les stratégies de défense élaborées pour la lutte contre les défis de la mondialisation ?

Mots clés
Défense nationale, mondialisation, stratégies de défense, dangers de la mondialisation, sécurité nationale.

المقدمة :

شهد العقد الأخير من القرن الماضي تغييرات جذرية على المستويين الإقليمي والدولي أدت إلى انهيار الاتحاد السوفييتي واعتماد النظام الرأسمالي في ظل القطبية الأحادية وتولد قوى العولمة التي أثار ظهورها جدل ونقاش كبير، فقد كسرت الحواجز التقليدية بين المجتمعات كما أثرت على النظام الدولي السائد حيث أصبح العالم بمثابة قرية كونية واحدة ارتبطت فيه الدول وانهارت الحدود السياسية، فأدى هذا إلى اختراق النطاق الوطني والهوية القومية وهو الأمر الذي أثر نسبيا على سيادة الدولة بتحول دورها من دولة متدخلة إلى حارسة وتضييق سلطتها في تحقيق الأمن القومي والدفاع عن ترابها الوطني.

إن نشوء الظاهرة الكونية أو قوى العولمة اجتاح مختلف المجالات؛ السياسية، الاقتصادية، الثقافية والإعلامية وانعكست سلبا على منظومة الدفاع التقليدية باعتبار الدفاع الوطني يعد أحد أهم الركائز التي تقوم عليها السيادة الوطنية في أي دولة حتى تتصدى لجميع أشكال التهديدات الداخلية والخارجية. ومن أجل التصدي لظاهرة العولمة وحماية كيان الدولة من كل تهديد متوقع، يتوجب عليها تفعيل استراتيجيات لمواجهة جميع التحديات التي تطرحها العولمة والحد من تأثيراتها السلبية على مختلف المجالات باعتماد خطط إستراتيجية فعالة لتحقيق الوحدة السياسية في الدولة والدفاع عن مصالحها وقيمها الداخلية ضد كل تهديد خارجي وقد تضطر كذلك إلى استخدام القوة العسكرية لحماية حدودها الخارجية وتحقيق الأمن القومي بمختلف أبعاده، بالإضافة إلى تكريس استراتيجيات دفاع معلوماتية وفقا لما تفرضه مقتضيات العولمة التي اتسمت بظهور حروب الكترونية تستخدم فيها وسائل تكنولوجية حديثة تستهدف نظام الأمن المعلوماتي.

وبناء على ما تم عرضه فإن الإشكالية الرئيسية التي تطرحها الورقة البحثية هي : فيما تتمثل انعكاسات العولمة على منظومة الدفاع الوطني وما هي أهم الاستراتيجيات الدفاعية لمواجهة تحديات العولمة؟

وستتم الإجابة على الإشكالية المطروحة في مبحثين أساسين؛ عنون المبحث الأول بانعكاسات العولمة على منظومة الدفاع الوطني تم التطرق فيه إلى تحديد مفهوم لمصطلح العولمة الذي تعددت تعريفاته وفقا للاتجاهات الإيديولوجية والفكرية للباحثين والمفكرين بالإضافة الى تحديد مظاهرها بسبب تداخلها مع العديد من المجالات وأخيرا إبراز أهم مخاطر هذه الظاهرة على مبدأ السلامة الإقليمية وسيادة الدولة، أما المبحث الثاني جاء تحت عنوان استراتيجيات الدفاع الوطني لمواجهة التحديات في عصر العولمة وتم التطرق فيه الى أهم الاستراتيجيات الدفاعية التي تتبناها الدولة لمواجهة مختلف

التحديات في عصر اتسم بطبيعته العولمية في استعمال تكنولوجيا الإعلام والمعلوماتية بغية تحقيق الأمن الإقليمي وسلامة الأفراد على الصعيدين السياسي والعسكري.

المبحث الأول: انعكاسات العولمة على منظومة الدفاع الوطني

لم يستقر الفقه على تحديد تعريف للعولمة باعتبارها مفهوم حديث الظهور ومن أهم عوامل ظهورها تفكك منظومة الدول الاشتراكية وانهيار الاتحاد السوفييتي وسيادة النظام الرأسمالي، ومن خلال دراسة هذه الظاهرة يتبادر لنا أنها مرتبطة ومتداخلة مع العديد من المجالات؛ سواء الاقتصادية الذي يعد العامل للأول في بروز قوى العولمة كظاهرة عالمية من خلال رسملة العالم وتطوير علاقات تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال، أو المجال السياسي الذي أدى إلى إزالة حدود الزمان والمكان وإعادة هيكلة الدول، وصولا إلى الجانب الثقافي الذي ساعد على ربط ودمج الثقافات المختلفة وتفتيت الهويات الثقافية والمعتقدات السائدة لدى الشعوب.

ولا شك بروز العولمة كقوة فاعلة على الساحة الدولية أدى الى ظهور انعكاسات خطيرة تهدد أمن وسلامة الدول منها سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي وكذا ظهور الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود وصولا الى توظيف واستغلال الدول الكبرى للقضايا الإنسانية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

المطلب الأول: مفهوم العولمة

لعل أكثر ما يثير الاختلاف بين الباحثين والمفكرين هو مصطلح العولمة الذي تتناوله الأدبيات المعاصرة بكثرة وبشكل ملفت للنظر, نظرا لتغير طبيعتها بشكل متسارع في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بداية من الإطار الوطني وصولا إلى النظام العالمي حتى في الوقت الراهن تبدو صياغة تعريف دقيق للعولمة مسألة شاقة نظرا لتعدد تعريفاتها وتأثرها بالاتجاهات الإيديولوجية والفكرية للباحثين والمفكرين.

وقد ورد مصطلح العولمة في الأدبيات وشاع بعد عام 1955 إذ لم شائعا كثيرا قبل ذلك، فصموئيل هنتغتون صاحب مقالة صدام الحضارات وكذلك المفكر الأمريكي الياباني الأصل فرانسيس فوكوموبا لم يستعملا المصطلح بعينه وإنما أشارا إلى سقوط الاتحاد السوفييتي وانهيار الكتلة الاشتراكية، ونجاح النظرية الرأسمالية الغربية انتصارا حاسما على الشيوعية ولكن ما إن بدأ المصطلح يأخذ مدلولات متعددة الاتجاهات حتى برزت المفردات الآتية : الكونية، الكوننة، والكوكبة، والأمركة والغربنة وهذه الكلمات جاءت مرادفة للمصطلحات في اللغتين الفرنسية mondialisation والانجليزية globalizatin[1].
ويستفاد من ذلك أن انهيار الاتحاد السوفييتي وانهيار الكتلة الشيوعية لم يضعا حدا للصراع التقليدي

فحسب بل تم اعتماد النظام الرأسمالي كنظام للديموقراطية اللبرالية الغربية كنظام سياسي اجتماعي عالمي ومثالي.

ولمعرفة ظاهرة العولمة جيدا لابد من تعريفها حتى لا تختلط علينا المفاهيم، فالعولمة هي الترجمة لكلمة globalizatin المشتقة من كلمة globe أي الكرة، والمقصود هنا الكرة الأرضية ويتحدث علماء الاجتماع في مجال التحديث عن global culture "الثقافة العالمية" أو globalizatin اصطلاحا باللغة اللاتينية تدل على مشروع لمركزة العالم في حضارة واحدة[2].

إلا أن هناك اتجاه عام يعرف العولمة باعتبارها مجموعة من العمليات التي تغطي أغلب الكوكب أو التي تشيع على مستوى العالم, كما تتضمن العولمة من ناحية أخرى تعميقا في مستويات التفاعل والاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات التي تشكل المجتمع العالمي, وهكذا تتضمن العولمة بعدين رئيسيين, الأول هو الامتداد إلى كل أنحاء العالم, والثاني هو تعمق العمليات الكونية[3]. وللعولمة بعض الوجوه السلبية لأن ظهورها جاء نتيجة أحداث سياسية والتغيرات التي حدثت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور النظام العالمي الجديد, ويرى أحد الباحثين أن العولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن وفي مقابل ذلك يعمل على التفتيت والتشتيت, وأن إضعاف سلطة الدولة والتخفيف من حضورها لفائدة العولمة يؤديان حتما إلى استيقاظ أطر للانتماء سابقة على الدولة، أي القبيلة والطائفة والجهة والطائفة والتعصب والمذهبي, والنتيجة تفتيت المجتمع وتشتيت شمله[4].

إلا أنها جاءت ببعض التحديات الجديدة منها تجميع ميزات للتوازن الديمقراطي checks and balances على المستوى العالمي والمحلي (الوطني), وكذلك وجدت فرصا التنمية الديمقراطية وأن إشاعة الديمقراطية ذاتها هي جزء من سياسات (إجراءات) العولمة كتفاهم عالمي وثيق الصلة وقابل للتطبيق في مجال حقوق الإنسان والمساواة بين الثقافات والقوميات العرقية والجنسيات، والعولمة تربط بين الاقتصاد –الاجتماعي– للجمهور في مختلف بقاع الأرض وبين مجتمع رجال الأعمال الدولي وقوى العمل المحلية للعمل نحو الديمقراطية[5].

المطلب الثاني: مظاهر العولمة

من خلال الاتجاهات المختلفة لمفهوم العولمة حسب التوجهات الفكرية والإيديولوجية للباحثين والمفكرين في هذا المجال ونظرا لترابطها وتداخلها مع العديد من المجالات سواء الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية بسبب المتغيرات التي أحدثتها هذه الظاهرة، وتتمثل مظاهر العولمة فيما يلي :

1- **العولمة الاقتصادية** : تعد ظاهرة العولمة الاقتصادية أحد أبرز التطورات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العالمي في أزمنة نهاية القرن العشرين والعولمة الاقتصادية مرحلة من مراحل تطور المنظمة الرأسمالية التي يسود فيها نظام اقتصادي واحد فيما يتعلق بعمليات التبادل التجاري للسلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال.

ولعل المفهوم أعلاه يركز على العلمية الاقتصادية الإنتاجية في المقام الأول وهي تصف ما كان سائدا قبل منتصف القرن الماضي من طرائق الإنتاج وكذلك وسائله, فهو يحدد مرحلة لانتقال عمليات التبادل التجاري إلى عمليات الإنتاج العلمي, ويلخص ذلك بمصطلح اقتصادي بمعنى رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى السطح النمط ومظاهره[6]. وقد تميزت العولمة الاقتصادية بحرية تنقل الأموال والسلع عبد الحدود الوطنية للدول بدون قيود أو الحاجة للقيام بالإجراءات الحكومية مما أدى إلى إزالة الحدود السياسية بين الدول وتآكل سلطة الدول القومية بانضمامها الى منظمات عالمية وإبرامها للاتفاقات والمعاهدات الدولية والتي يتوجب عليها الخضوع لقوانينها وشروطها.

2- **العولمة السياسية** : تعني العولمة السياسية تآكل دور الدولة, ونقص وزنها وتحجيم دورها في صنع قراراتها السياسية سواء على الصعيد الخارجي أو الداخلي, وتهميش وظيفتها في الداخل بحيث تودع مجريات الأمور, والنشاطات خاصة الاقتصادية لتصبح في أيدي الأفراد, ويكون دورها يقترب من وظيفتها في البدايات الأولى للرأسمالية بحيث تصبح الدولة حارسة[7].

أي أن العولمة في مظهرها السياسي تعتبر أن الدولة ليست الفاعل الوحيد على المسرح السياسي وإنما توجد إلى جانبها منظمات عالمية تسعى لتحقيق التعاون الدولي مما يؤدي إلى تآكل وتقلص دور الدولة في مراعاتها لمبدأ السيادة تحت حجة التعاون والاندماج الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية, ومن المظاهر السياسية للعولمة كذلك المناداة بمبدأ الديمقراطية والتعددية الحزبية واحترام حقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها والسماح بمبدأ التدخل الدولي الإنساني. كل هذه العوامل تؤدي إلى الاشتباك بين العولمة والهيمنة باعتبار الهيمنة صورة من صور العولمة.

3- **العولمة الثقافية** : باعتبار أن العولمة تعمل على انتقال الأفكار والثقافات, فهي لا تعمل على إيجاد عالم موحد كما يظن البعض, بل هي تتجه أكثر فأكثر إلى إيجاد نظام متشابك لعوالم متصلة أي مرتبطة فيما بينها, كذلك العولمة الثقافية لا تنتج ثقافة عالمية ولكنها تتبع كوكبا تختلط فيه الثقافات تتعايش أو تتصارع. ومن مظاهرها أنها تهدف إلى ترويج ثقافة الاستهلاك لما تنتجه الرأسمالية الغربية الأمريكية, فلم تعد العولمة تحديا اقتصاديا أو سياسيا أو تقنيا فحسب ولكنها بالإضافة إلى ذلك تمثل تحديا للفكر الإنساني عامة كما تمثل تحديا للتعليم والتربية والثقافة والسلوك الإنساني فهي تسعى إلى فرض ثقافة الأمة القوية الغالبة على الأمم الضعيفة المغلوبة[8].

ويتضح مما سبق أن العولمة بمختلف مظاهرها واتجاهاتها التاريخية والسياسية والاجتماعية والثقافية تتمحور حول : [9]

- استمرارية حركة التاريخ, ولكن بأشكال مختلفة حسب الزمان والمكان والأدوات المستخدمة وتعتمد على تراكمية المعرفة؛
- غياب القطبية الثنائية وتعدد الأقطاب مهد للعولمة السياسية الانتشار في جميع أنحاء العالم؛

- الثورة التكنولوجية ساعدت تقدم العولمة وتسريع وتيرتها؛
- ثورة الاتصالات والمعلومات، جعلت من العالم قرية صغيرة بحيث يتأثر جميع ساكنيها بما يحدث في أرجائها الأخرى؛
- تحرير التجارة وفتح الأسواق أمام رأس المال، مما جعل تدفقات رؤوس الأموال من خلال إشارات الكترونية سهلت عملية الاستثمار الدولي.

المطلب الثالث: مخاطر العولمة على سيادة الدولة

سببت التطورات الراهنة في النظام الدولي بظاهرة طالت كل أنماط الدول وطرحت نفسها بأشكال مختلفة على كل تلك الأنماط بسبب التطور الحاصل بسبب شبكة الاتصالات والتدفقات العابرة للحدود التي جعلت سكان العالم باختلاف أماكنهم مرتبطين ببعضهم البعض فأدى ذلك إلى إزالة حواجز الزمان والمكان, وطرح مشكلة تعرض الدول إلى أخطار وتهديدات, مما أدى إلى إضعاف فكرة المناعة السياسة للدولة باسم قيم أو باسم مصالح أو سيادة.

أي بعبارة أخرى أدى ذلك إلى ظهور انعكاسات خطيرة للعولمة على المجال السياسي للدولة, حيث تخلت الدولة عن وظائفها السياسية وتراجع الحكومات عن دورها في وضع القرار السياسي, وتراجعها في مواجهة منظمات المجتمع المدني وانهيار مبدأ السلامة الإقليمية والسيادة المطلقة واحترام الحدود وانتهاء احتكار الدولة لسلطة الاستخدام الشرعي للقوة في مواجهة مواطنيها, بالإضافة إلى ذلك تخلت الدولة عن وظائفها الدفاعية, وذلك من خلال تأمين المجتمع من الغزو الخارجي والعنف الداخلي ومن خلال ما تفرضه عملية العولمة من ضرورة خفض الإنفاق العسكري[10].

وبسبب ظهور المتغيرات الدولية الجديدة التي صاحبت ظهور العولمة لم تعد سيادة الدولة مطلقة مما أدى إلى إضعاف جوهرها وتعرضها إلى أخطار وتهديدات فعلية صادرة من دول أخرى والمتمثلة في الدول الكبرى المتفوقة تكنولوجيا واقتصاديا التي كرست مبدأ التبعية الاقتصادية والأمنية, ومما يدل على مساوئ العولمة ما جاء في تقرير منظمة العفو الدولية؛ فلقد لخصت مخاطر العولمة بأنها تترجم "بزيادة الفقر وعدم المساواة", وذكر الأمين العام لمنظمة العفو الدولية السنغالي بيار ساني أن هناك 1.3 مليار نسمة على الأقل يحاولون العيش بأقل من دولار واحد في اليوم وأن منظمة العفو تحاول الآن التحرك بطريقة مباشرة لصالح الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[11].

وفيما يلي نعرض بعض أهم الانعكاسات والتأثيرات السلبية للعولمة والتي تتمثل في ما يلي :

1- سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي : والمتمثلة في سيطرة خمس دول وهي؛ الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا تتوزع فيما 172 شركة من أصلي مائتي شركة من الشركات العالمية العملاقة, فهذه الشركات نما دورها مع دور الحكومة, بل نجحت في أن تأخذ من الحكومة بعض سلطاتها وأن تشارك الدولة في عواطف الناس إزاءها والتي قد يكون لها

تأثير تفكيكي, خاصة على الدول التي تختلف فيها الانتماءات العنصرية والمذهبية والقبائلية والتي مازالت هذه الانتماءات أقوى فيما من الانتماء إلى الدولة في بعض الحالات[12]. فتحولت السلطة من الدولة إلى الشركات المتعددة الجنسيات التي استطاعت أن تتجاوز المهام التقليدية المرتبطة بالدولة والتي تعبر عن سيادتها بالتالي فقدت مصداقيتها تجاه شعوبها, مما خلف جوا من البيروقراطية الدولية فكانت النتيجة السلبية اندلاع حالات عدم الاستقرار السياسي التي نتج عنه عجز الدولة عن بناء قطاع عام قادر وكفؤ.

2- انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة : لعل أكثرها يواجه الدول من تحديات مباشرة في الوقت الحاضر هو انتشار الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية بل الميليشيات العسكرية التي تعلن حربا فعلية على الدولة, إما بغرض الانفصال عنها أو لزعزعة الاستقرار وقلب نظام الحكم, ويأتي هذا في وقت تواجه فيه كل الدول النامية تقريبا مشاكل معقدة بشأن الانفجار السكاني والجهاز البيروقراطي المتضخم وارتفاع معادلات البطالة وتلوث البيئة المتزايدة والتهريب المستمر للمخدرات وارتفاع معدل الجرائم المحلية والدولية[13].

فهذا يدل صراحة على أن الإرهاب والجريمة المنظمة أصبحا يشكلان خطرا أكبر من السابق بسبب ظاهرة العولمة, فكان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 تأثيرها الواضح على مفهوم التهديد فحاولت الولايات المتحدة الأمريكية فرض أجندتها الخاصة بمفهوم الأمن, والتي تقوم بالأساس على أن "الإرهاب هو أخطر مصادر التهديد التي تواجه أمن الدول والمجتمعات وأن العالم كله معرض لاعتداءات إرهابية شبيهة بأحداث سبتمبر" وشرعت في بناء تحالف دولي ضد "الإرهاب" – كمتحرك فوق قومي غير محدد المعالم – وقادت حملة ضده استخدمت فيها كل الوسائل بما فيها العسكرية كما حدث مع الإطاحة بحركة طالبان في أكتوبر 2001, أي بعد الأحداث بشهر, وغزو العراق عام 2003, فضلا عن الوسائل الأخرى كتجفيف المنابع المالية والاقتصادية للإرهاب[14].

ونتوصل من ذلك أن أهم الفواعل في البيئة الدولية للعولمة أصبحت تشكل خطر فعلي وتهديد حقيقي على سيادة الدولة في البقاء وقدراتها في الدفاع عن وجودها واستمراريتها مما أدى إلى تكريس سياسات واستراتجيات جديدة في محاربة المنظمات الإرهابية متمثلة في تكريس العلاقات العابرة للحدود والاندماج في المجتمع الدولي بصفة خاصة والعولمة بصفة عامة, حتى يتسنى لها التحدي لهذه المنظمات الإرهابية والتصدي لنشاطها الإجرامي.

3- التأثير على السيادة الوطنية في عصر العولمة بتوظيف شعارات احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية : أصبحت تقاس ديمقراطية أي نظام سياسي بمدى احترامه لحقوق الإنسان لذلك برز هذا المصطلح في سلم أولويات المجتمع الدولي بمختلف المستويات الوطنية والدولية والحكومية وغير الحكومية, إلا أن هذا الشعار أصبح يوظف كسلاح إيديولوجي لخدمة المصالح, فمؤتمر برلين للأمن والتعاون الأوروبي أقر في بنوده آلية غير مسبوقة في العلاقات الدولية, وهي أحقية الدول

الأعضاء في المؤتمر بأن تتدخل لوضع حد لأية انتهاكات لحقوق الإنسان والقوانين الدولية داخل أي دولة عضو في المؤتمر وتعد هذه الاتفاقية خطوة مهمة على طريق هدم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى أو على الأقل تقييدا لهذا المبدأ[15].

فهذا يدل على تراجع دفاع الدولة على سيادتها الوطنية في عصر العولمة بسبب توسعها في إبرام الاتفاقيات الدولية التي تتضمن قواعد وأحكام ملزمة تؤدي إلى تلاشي سيادتها في المجال الدولي وترسيخ مبدأ الدفاع والسيادة الوطنية كفكرة قانونية مجردة من التطبيق على أرض الواقع. ومع تزايد سلط قوى العولمة واستخدمها حقوق الإنسان والتدخل الإنساني لخدمة مصالح العولمة السياسة والاقتصادية, التي تسعى لفرض هيمنتها وتنصب ذاتها حامية لحقوق الإنسان, كذريعة لتهديد الدول الضعيفة في مجال العلاقات الدولية والقواعد الدولية في مناطق متعددة من العالم.

المبحث الثاني : إستراتيجية الدفاع الوطني لمواجهة التحديات في عصر العولمة

ليس لباحث في الإستراتيجية الأمنية أن يكون بمنأى عن البحث في التحديات التي تواجه الأمة وليس عليه أن يتجاهل مفهوم الأمن القومي ورسالته كما تبلورت في الدراسات الإستراتيجية، لأن الأمن القومي ما هو إلا إيجاز شامل لمجمل التحديات التي تواجهها دولة موحدة أو عدة دول في أمنها ومصالحها، أما الأمن فهو فقدان الشعور بالخوف والتهديد وانتقاء للإحساس بالخطر، وهو الذي يثير في الأذهان معاني البقاء والتكامل الإقليمي والتماسك الاجتماعي وحماية المصالح والقيم ضد التهديدات الداخلية والخارجية وعليه فالأمن الوطني هو تأمين الدولة من داخلها وحمايتها من التهديد الخارجي بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر لها أسباب النهوض والنمو التعبير عن هويتها بين الأمم وممارسة حريتها في استغلال طاقتها البشرية وثرواتها المعدنية والطبيعية للوصول إلى تحقيق أهدافها في التقدم والازدهار والسلام[16].

ولا يتأتى ذلك إلا من خلال إتباع جملة من الاستراتيجيات لمواجهة مختلف التحديات في عصر اتسم بالطبيعة العولمية واستعمال تكنولوجيا الإعلام والمعلوماتية حتى تكفل الدولة حماية أمنها واستقرارها على الصعيدين السياسي والعسكري.

المطلب الأول : الاستراتيجيات السياسية لتحقيق الأمن القومي

تسعى الدول جاهدة لتحقيق الأمن القومي والوطني في عصر اتسم بالطبيعة العولمية وبروز قوى العولمة وذلك بالدفاع عن كيانها ضد كل خطر يتهددها على المستوى المحلي أو الدولي آخذة بعين الاعتبار ما لديها من قدرات سياسية عن طريق استخدامها استخداما سليما حينما يتطلب الأمر استخدامها استخداما سليما حينما يتطلب الأمر استخدامها. فتتمثل الإستراتيجية السياسية في تقوية المؤسسات الحكومية المختلفة وتعزيز شرعيتها، كما يتعلق بهذه الإستراتيجية إعادة النظر في أسس

الفكر التقليدية الخاصة بتحصين وتدعيم الهوية القومية والوطنية لدى الفئات الشابة، هذه الاستراتيجيات تستهدف تعزيز بناء الدولة ودورها الإقليمي والداخلي، وحماية الدول من مخاطر التفكك والانهيار والفشل، خصوصا بعد أن تحولت الكثير من الصراعات الداخلية في بعض الدول الى عامل من عوامل تفكيك الدولة وانهيا+ر السلطة المركزية فيها[17].

أي أن كل بما يتعلق بسياسة الدولة الداخلية كنظام الحكم المحدد في دستورها وقوانينها وتشريعاتها وذلك من خلال وضع خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفرض النظام داخل الدولة وتحقيق الأمن الوطني، أما العمل على تعزيز السياسة الخارجية فيتمحور حول تقوية العلاقات مع الدول الأخرى المحيطة بها عن طريق الانفتاح الاقتصادي، ومنه نتوصل إلى أن نجاح الاستراتيجيات الدفاعية للدولة في مجالها السياسي يتوقف على مدى إمكانيتها وقدرتها في تحقيق أهدافها في حماية مصالحها عن طريق المساهمة في المحافظة على وحدتها وترابطها في تحقيق التنمية الوطنية وتعزيز الشفافية والمساهمة في رفع المستوى المعيشي ودعم قدرات الشعب وتعزيز دور المجتمع المدني وكذا الاهتمام بقضايا حقوق الكانسان وحرياته الأساسية والتعاون مع الدول في تبادل الخبرات والاستفادة من تجاربها، وإدارة السياسة الخارجية لها بما يتلائم مع الهدف السياسي للدولة.

المطلب الثاني : الاستراتيجيات العسكرية لتحقيق الأمن القومي

إن منظومة الدفاع الوطني تشكل عامل رئيسي في التعامل مع التحديات الخارجية وتأثيرها البنيوية على الأمن الوطني مما يتطلب وجود استراتيجيات فعالة للتعامل مع هذه التحديات، وإذا أخذنا بالنظرة الشاملة لإستراتيجية الأمن الوطني في التعامل مع تحديات العولمة من حيث كونها تعكس تطلعات أي شعب لتحقيق أمنه الوطني في مرحلة زمنية معينة[18]. لكن ما يلاحظ على منظومات الدفاع التقليدية أنها لا تتناسب مع الأشكال الجديدة للحروب ذات الطبيعة العولمية وعدم قدرتها على مجابهة الأخطار والتعامل معها بسبب المنظومة التقليدية التي تتبناها العديد من الدول لعدم تكافئ القوى بين الدول الصغرى التي يقتصر دفاعها العسكري على مواجهة ما قد تتعرض له من عدوان خارجي وبين الدول ذات السياسة التوسعية التي تمتلك الأسلحة المتطورة.

فعلى مستوى الأداء العسكري، فان نتائج الفارق التكنولوجي وتأثيره على عجز منظومات الدفاع الجوي في الدول النامية واضحة بسبب التفوق الجوي في تقنية الدفاع الجوي الذي أصبح غير مجد أو كاف في الدول النامية لمواجهة القوات الجوية الحديثة وبالتالي يتم إنهاء المعارك في أسرع وقت ممكن بإحداث تدمير أكبر في القوات البرية مما يجعلها غير قادرة على مواجهة القوات البرية للدول ذات القدرة الجوية الحديثة، بالتالي لا تحتاج هده الدول إلى قوات برية كبيرة لأن الغرض منها هو التظهير واحتلال الأرض فقط وليس القتال كما هو الشأن في الحروب السابقة[19]. فالتقنيات المتطورة في القوات الجوية هي العامل الأكثر خطورة في إنهاء المعركة قبل قتال القوات البرية بسبب تفوقها في استخدام

التقنيات وتوافرها على وسائل الاستطلاع باستخدام الأقمار الصناعية وأنظمة الكشف الالكترونية وأجهزة الرؤية الحديثة التي تجعل إخفاء أي شئ صعب داخل المباني والخنادق.

ففي المجال الجوي مثلا شهدت السنوات الخمس الماضية تطورا أكبر في قدرات الطائرات من دون طيار، واستخدامها على نطاق واسع ومع ذلك لا يمكن للطائرات من دون طيار الصغيرة أن تحمل سوى حمولات محدودة، وهذا القيد يمكن التغلب عليه عبر وسيلتين؛ الأولى استخدام المتفجرات الخارقة للدروع "EFPS" تشكل القذيفة عندما يتم تفجير الشحنة، والثانية ما يُسمى "النيل من المفجر" bringing the detonator فتنطبق على الطائرات والسيارات والمرافق الكيميائية ومستودعات الذخائر، والهدف منه تفجير المواد المتفجرة التي يحملها أو ينقلها الهدف وتتمثل المشكلة الرئيسية في حماية الطائرات على الأرض، حيث يمكن للخصوم إرسال مئات أو آلاف من الطائرات الصغيرة من دون طيار وراء كل طائرة لضربها وهي تقف في محطتها. كما تجدر الإشارة إلى صعوبة حماية طائرات الدعم على الأرض، مثل ناقلات النفط، وطائرات التحكم والإنذار المبكر المحمولة جواً [20]"AWACS".

وبغية القضاء على منظومة الدفاع التقليدية في الدول المتوسطة القوة والدول النامية وفقا للمقتضيات التي تتطلبها العولمة فإن ذلك يتطلب تحسين الدفاعات الوطنية بمجموعة من الاستراتيجيات والسياسات المتكاملة محليا ودوليا منها الشراكة والتعاون مع المجموعات الأمنية الإقليمية والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة وعلى مستوى الدولة لابد من تكثيف التعاون بين المستويات المدنية والعسكرية، وتبادل الخبرات والتدريب وتحسين قدرات التسليح، وتكوين الضباط، وتطوير البرامج المستقبلية للتسلح وتطوير السياسة الأمنية والعسكرية الكفيلة بتقليل الخسائر، وتعزيز قدرات الدولة العسكرية[21].

ومن أجل مواجهة التحديات التي تطرحها العولمة لابد من تطوير الصناعة في المجال العسكري واعتماد تكنولوجيات جديدة في الحروب الحديثة وهذا يتطلب كفاءة في صفوف الجيوش وتطوير أنظمة ومعدات التسليح واستهداف العدو عن بعد، وإمكانية إجراء العمليات الحربية من وراء غرف التحكم، والاقتصار على عمليات خاصة تنفذها الطلعات الجوية، الطائرات بدون طيار دون اللجوء إلى جيوش كبيرة بالإضافة على تطعيم الأسلحة التقليدية بمعدات الكترونية ذكية وتكوين قوات مسلحة تتضمن مجموعات تعمل على إدارة حرب المعلومات، لأن الدفاع العسكري باستخدام الطرق التكنولوجية في عصر العولمة أصبح يشكل تحدي حقيقي أمام الدول النامية لتطوير قدراتها العسكرية كي لا تبقى حكرا على الدول المتقدمة وهو ما أثبتته المعارك الأخيرة الحاصلة على مستوى الساحة الدولية.

المطلب الثالث : الاستراتيجيات المعلوماتية في الدفاع عن الأمن القومي

نظرا للتطورات السريعة في مجالي الحوسبة وتكنولوجيا المعلومات أفضى إلى تغييرات بعيدة المدى في جميع مجالات الحياة تقريباً، ولاسيما في المجالين العسكري والأمني اللذين شهدا تغيرات عديدة

تتعلق بطريقة القتال وأسلوب بناء قوة الجيوش ويعزى ذلك جزئياً إلى المستجدات التي طرأت على أنماط التفكير الاستراتيجي وعلى بلورة عقيدة قتالية تتلاءم مع الواقع المتغيّر بسبب الانتقال إلى عصر المعلوماتية وخلال الأعوام التي تلت وبصورة خاصة منذ بداية القرن الحادي والعشرين حدثت تطورات تكنولوجية متقدمة في مجال الحرب السبرانية أدت إلى تغيرات نوعية في خصائص ميدان القتال، وكذلك في أنماط قتال الجيوش الحديثة.

لقد أصبح في استطاعة التكنولوجيا المستخدمة في الحرب السبرانية التأثير في نمط هذه الحرب ومن هنا فالدولة التي تمتلك هذه التكنولوجيا تحظى بالتفوق في ميدان المعركة من خلال استخبارات نوعية وشاملة، وقدرة هجومية دقيقة وخاطفة، وقدرة على الدفاع عن بناها التحتية الحيوية، إلى جانب قدرات عالية على السيطرةّ والتحكم وما يتبع ذلك وتعزّز هذه القدرات مجتمعة قوة الدولة وتوطّد أمنها القومي وتنطوي تكنولوجيا الحرب السبرانية على مزايا كامنة هائلة، وكذلك على مخاطر جديدة وغير معروفة[22].

فالتطور التكنولوجي الهائل في المعدات والأسلحة الحربية إنما يدين بالكثير لما تم انجازه وابتكاره من أسلحة فرضت الحاجة إليها المتطلبات القتالية للحرب العالمية الثانية وتدين التكنولوجيا الحربية الحديثة في تطورها المعاصر لعلوم الطبيعة والكيمياء والالكترونيات أساسا، حيث العقل البشري وانجازاته على الصعد كافة والحربية خاصة[23]. لأن وجود هذه الإستراتيجية والحاجة إلى استخدامها فرضته مقتضيات العولمة التكنولوجية التي شهدت قفزة نوعية في تطور هذه المعدات والآلات منذ عصر البخار والبارود حتى التكنولوجيا فائقة الدقة التي اتسمت بظهور الحروب الالكترونية أو السبرانية ويطلق على الحرب الإلكترونية "الحرب السيبيرية" لأنها شبيهه بالحرب, حيث يهاجم القراصنة "Hackers"الملفات والمواقع وغيرها التي تخص الآخرين وبذات الوقت يدافع الناس عن معلوماتهم من القراصنة عن طريق برامج وطرق متعددة.

وتعبير "الحرب السيبرانية" يُستخدم من قبل فئات عديدة من الناس للإشارة إلى أشياء مختلفة ويُستخدَم المصطلح هنا للإشارة إلى وسائل وأساليب القتال التي تتألف من عمليات في الفضاء الإلكتروني ترقى إلى مستوى النزاع المسلح أو تُجرى في سياقه، ضمن المعني المقصود في القانون الدولي الإنساني. ويساور اللجنة الدولية قلق بشأن الحرب السيبرانية بسبب ضعف الشبكات الالكترونية والتكلفة الإنسانية المحتملة من جراء الهجمات السيبرانية فعندما تتعرض الحواسيب أو الشبكات التابعة لدولة ما لهجوم أو اختراق أو إعاقة، قد يجعل هذا الأمر المدنيين عرضة لخطر الحرمان من الاحتياجات الأساسية مثل مياه الشرب والرعاية الطبية والكهرباء[24]. والهدف المرجو من القدرة على خوض الحروب السبرانية يتعلق بتطوير منظومة أمن معلوماتية تتجنب الاختراق والتعرض للجوسسة، وهذا يتطلب قدرات عالية من التكوين لأنه جانب مهم في تكوين الدفاعات العسكرية والأمنية في

مختلف أبعادها بالإضافة الى تطوير منظومة الأسلحة التقليدية تطوير جانب معلوماتي فيها، أو ما يسمى بإستراتيجية الدفاع المعلوماتية[25].

وبهذا فإن الاستراتيجيات المعلوماتية أصبحت عامل مهم لتحقيق الأمن القومي في الدولة للدفاع عن نفسها ولتحقيق التنمية بالرغم من تكلفتها الباهظة إلا أن لها تأثير فعال في دفاع الدولة لمجاراة الدول المتقدمة، لذا يتوجب على الدول النامية والدول العربية عموما تبني الاتجاهات اللازمة للحاق بركب الحضارة والتقدم لرفع كفاءتها في كافة المجالات بما في ذلك العسكرية والمدنية، فالتكنولوجيا الالكترونية أصبح لها دور في الأنشطة خاصة في مجال الحروب ومكون أساسي للأمن القومي[26]. وهذا الأمر يعتبر تحدي للدول النامية التي يستوجب عليها تغيير نمطها التقليدي والانتقال إلى تكنولوجيا الإعلام والمعلومات في الدفاع عن أمنها الوطني باستخدام الأقمار الصناعية والوسائل الالكترونية الحديثة.

الخاتمة :

من خلال ما سبق ذكره نتوصل إلى أن العولمة كظاهرة حديثة النشوء عملت على إيجاد أرضية قوية لها من خلال فرض سياساتها ونمطها الرأسمالي وتغلغلها في كافة المجالات وترسيخها لمبدأ الهيمنة على مستوى المجتمع الدولي. فأصبحت تشكل خطر كبير على سلامة وسيادة الدول النامية من خلال فرضها لفاعلين دوليين جدد على مستوى العلاقات الدولية واستخدام العنف والإرهاب المنظم كما عملت على استغلال مجموعة من القضايا لفرض قوتها على مستوى العالم من خلال تدويل القضايا الإنسانية.

إن التقدم المتسارع لقوى العولمة أدى إلى إضعاف استراتيجيات الدفاع التقليدية في حماية سيادة الدولة وأمنها الوطني بشكل ملفت للنظر، وهذا يتطلب من الدولة إعادة النظر في استراتيجياتها وتفعيل استراتيجيات جديدة على المستوى السياسي لحماية قيم ووحدة الدولة وعلى المستوى العسكري من خلال بناء قوة عسكرية للتعامل مع كل تهديد وحماية حدودها الخارجية بالإضافة إلى حماية منظومة الأمن المعلوماتية من التعرض إلى الاختراق أو الجوسسة بما يكفل تحقيق الأمن الوطني وتعزيزه على كافة المستويات، ومن خلال دراستنا لموضوع استراتيجيات الدفاع الوطني في عصر العولمة توصلنا الى جملة من المقترحات نوردها فيما يلي :

1- على الدول النامية والمناطق العربية عموما التفاعل مع التطورات التكنولوجية في عصر اتسم بالطبيعة العولمية من خلال استحداث استراتيجيات دفاع معلوماتية للقدرة على خوض الحروب الالكترونية، وتعزيز قوتها العسكرية باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة عن طريق ابرام الشراكات الدولية مع الدول المتقدمة وتكوين التحالفات للمحافظة على سيادتها.

2- التركيز على قضايا حقوق الإنسان والمساواة بين الأفراد وتعزيز دور المجتمع المدني ودعم قدرات الشعب وترسيخ مفردات الانتماء والديموقراطية والمواطنة.

3- وضع خطط إستراتيجية فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

-4

الهوامش :

1. حسن عبد الله العايد، **انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية**، ط 1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن 2008، ص 36.
2. بركات محمد مراد، **ظاهرة العولمة بين رفض العرب والإسلاميين والترويج الغربي**، ص 92.
3. ياسين السيد، **في مفهوم العولمة**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 228، بيروت 1998، ص 06.
4. محمد عابد الجابري، **قضايا في الفكر المعاصر(العولمة- صراع الحضارات- العودة إلى الأخلاق- التسامح الديموقراطي ونظام القيم)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 149.
5. حسن عبد الله العايد، المرجع السابق، ص 41.
6. المرجع نفسه، ص 43
7. ناهض أبو حماد، **الدفاع الوطني واستراتيجيات العولمة** ...، (كتاب الملتقى الدولي الرابع) الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 12 و13 نوفمبر 2014، ص 264.
8. أبو بكر رفيق، **مخاطر العولمة على الهوية الثقافية للعالم الإسلامي**، دراسات الجامعة الإسلامية العالمية شيتاغونغ، المجلد الرابع، ديسمبر 2007، ص 09.
9. حسن عبد الله العايد، المرجع السابق، ص 50-51.
10. فلاح كاظم المحنة، **العولمة والجدل الدائر حولها**، ط 1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2002، ص 116-117.
11. حسن عبد الله العايد، المرجع السابق، ص 118.
12. محي محمد مسعد، **دور الدولة في ظل العولمة (دراسة تحليلية مقارنة)**، ط 1، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية 2004، ص 62.
13. المرجع نفسه، ص 63.
14. أحمد فريجة، لدمية فريجة، **الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة، العدد 14، جانفي 2006، ص 164.
15. حسن عبد الله العايد، المرجع السابق، ص 310-311.
16. ناهض أبو حماد، المرجع السابق، ص 267.
17. إبراهيم إسماعيل كاخيا، **التكنولوجيا الحربية بين العلم والتطور**، نقلا عن موقع : http://www.arabdefencejournal.com/article.php?categoryID=9&articleID=929 ، تاريخ الاطلاع : 2017/01/12، 18:20.
18. ناهض أبو حماد، المرجع السابق، ص 267.

19. خبير : **الفجوة التكنولوجية تشكل تهديدا للعرب**، BBC News in Arabic 08/12/2002، نقلا عن موقع http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_2556000/2556829.stm، تاريخ الاطلاع : 2017/12/13، 22:45.

20. Modem Battlefield : **تأثيرات التكنولوجيا على تحولات القوة العسكرية**، 2016/02/24، نقلا عن موقع : http://rawabetcenter.com/archives/21242، تاريخ الاطلاع : 2017/01/14، 07:20.

21. انظر : عبد القادر عبد العالي، **استراتيجيات الدفاع الوطني في بيئة العولمة**، كتاب الملتقى الدولي، المرجع السابق، ص 283.

22. المرجع نفسه، ص 283.

23. انظر : جيل برعام، **تأثير تطور تكنولوجيا الحرب السبرانية على بناء القوة في إسرائيل**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص 01-02.

24. إبراهيم إسماعيل كاخيا، المرجع السابق.

25. إيهاب شوقي، **الحرب السيبرانية... حرب المستقبل المفزعة**، نقلا عن موقع : Http://www.anntv.tv/newshow/subject.aspxid=101954، تاريخ الاطلاع 2017/01/14، 18:49.

26. عبد القادر عبد العالي، المرجع السابق، ص 281.

27. خبير : الفجوة التكنولوجية تشكل تهديدا للعرب، المرجع السابق.